نقاش الديني والمدني حول هوية الدولة في المجال السياسي العربي

Religious and civil debate about the identity of the state In the Arab political field

إسماعيل زروقة ♦
جامعة المسيلة/ الجزائر
Ismail.zerrouga@univ-msila.dz

عنترة بن مرزوق
جامعة المسيلة/ الجزائر
Antara.benmerzoug@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2024/10/21 تاريخ القبول: 2025/02/05 تاريخ النشر: 2025/04/22

الملخص:

يعيش المجال السياسي العربي نوعا من الغموض و الضبابية و عدم الوضوح في العديد من المسائل الحيوية التي تشكل المنطق الهوياتي له، ويعد النقاش حول ثنائية الديني و المدني ابرز هذه الثنائيات لما يمثله الدين من قدسية في المخيال المجتمعي العربي، وما زاد من الاهتمام بهذه المسألة الرغبة الجامحة للمواطن في هذا المجال من اجل الانتقال الى وضع افضل مما عايشه قبل ما سمي بالربيع العربي، لكن الخلط الممنهج الممارس على هذه الثنائية جعلها تتحول الى لعبة صفرية بين انصار التكفير الديني و انصار التكفير السياسي، مما انتج خلل في فكرة إدارة الاختلاف و التعايش بينهما، على الرغم من أن النتيجة المباشرة لهذا التصادم هي اضعاف الفريقين معا لصالح طرف ثالث خارجي يحاول تغذية هذا الصراع بمختلف الاليات.

الكلمات المفتاحية: المجال السياسي العربي- الربيع العربي – الدولة الدينية – الدولة المدنية – الدولة .

Abstract:

The Arab political field is experiencing a kind of ambiguity, and lack of clarity in many vital issues that constitute its identity logic. The debate over the duality of religious and civil is considered the most prominent of these dualities because of the sanctity that religion represents in the Arab societal imagination. What has increased interest in this issue is the desire to The unbridled effort of the citizen in this field in order to move to a better situation than what he experienced before the so-called Arab Spring, but the systematic confusion practiced on this dualism made it turn into a zero-sum game between supporters of religious takfir and supporters of political takfir, which produced a defect in the idea of managing difference and coexistence between them. Although the direct result of this collision is the

♦ المؤلف المرسل

weakening of both sides in favor of an external third party that is trying to fuel this conflict through various mechanisms.

Keywords: The Arab political field - Arab Spring - The religious state - The civil state - The state

مقدمة:

يمثل موضوع نقاش الديني والمدني حول هوية الدولة في المجال السياسي العربي، أحد أكثر المواضيع إثارة للنقاش والجدل خاصة بعد اندلاع أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي، فقد أعادت التغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة العربية إحياء النقاش حول هوية الدولة العربية وطبيعتها وعلاقتها بالدين، خاصة بعد صعود بعض قوى حركات الإسلام السياسي للسلطة لدرجة دفعت العديد من الكتاب إلى القول بأن ما حدث في المنطقة العربية هو ربيع إسلامي بامتياز، هذا الصعود أحدث شرخا مجتمعيا وتشققا هوياتيا وولد حالة من الصراع بين دعاة الإسلام السياسي الذين رأو الفرصة مناسبة لإحياء إقامة الدولة الإسلامية بالدعوة إلى ضرورة الوصل بين الدين والدولة وبين التيارات المناوئة لها والتي رأت في وصول القوى الإسلامية للسلطة خطرا على مدنية الدولة، ولذلك دعت إلى ضرورة الفصل بين الدين والدولة.

وسنحاول من خلال هذه المقالة العلمية التطرق لهوية الدولة العربية من خلال البحث في تأثير النقاش الديني المدني. ولذلك كانت التساؤلات التي تثيرها متمثلة في: **ما حدود تأثير النقاش الديني المدني على هوية الدولة في المجال السياسي العربي؟**

ما طبيعة الدولة في الإسلام، هل هي دولة دينية أم دولة مدنية؟ وما حدود العلاقة بين السياسة والدين في المجتمعات الإسلامية؟

الإجابة على هذه الإشكاليات عرفت تجاذبات ونقاشات كبيرة بين العلماء والمفكرين لذلك **نفترض في هذه الدراسة أنه كلما كانت النقاشات حول هوية الدولة في المجال السياسي العربي عقلانية كلما مكنت من بناء مشروع دولة حقيقي** ،وذلك نظرا للمكانة التي يحتلها الدين في المجتمعات الإسلامية قديما وحديثا، وقد برزت هذه الإشكاليات بصورة كبيرة بعد سقوط الخلافة العثمانية وتقديم علي عبد الرازق كتابه الموسوم بالإسلام وأصول الحكم الذي يعتبر فيه أن الإسلام دين لا دولة، وما تلاها من كتابات ترد على هذا الكتاب لتعتبر أن الإسلام دين ودولة. ومنذ تلك الفترة بدأت معارك البحث في حقيقة هوية الدولة بين التيارين ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا.

الإجابة عن الإشكاليات السابقة تتطلب منا تناول العناصر التالية:

- تعريف الدولة المدنية وعلاقتها بالدولة الدينية.
- هوية الدولة في الفكر الإسلامي بين الطبيعة المدنية والمرجعية الدينية.

- أزمة الدولة العربية الحديثة بين دعاة الأسلمة ودعاة العلمنة.

- تمظهرات الصراع الديني المدني حول هوية الدولة بعد ثورات الربيع العربي.

خاتمة.

1- تعريف الدولة المدنية وعلاقتها بالدولة الدينية.

يثار نقاش كبير حول طبيعة الدولة في الاسلام هل هي دولة مدنية أم دولة دينية؟ وقبل تحليل هذا النقاش لابد من تعريف الدولتين (الدولة الدينية والدولة المدنية) وتحديد أهم الاختلافات الجوهرية بينهما.

اعتبر حسن حنفي أن المعنى التداولي الشعبي لمفهوم "مدني" هنا ضد ديني أو لا ديني. وأقلها سوءً المنفصل عن الدين خاصة إذا كانت الصفة وصفاً للدولة دون غيرها. فهناك معنى مسبق للفظين "مدني"، و"ديني". كل معنى يتربص بالآخر شراً. فهما نقيضان، لا يتعايشان. يجمعهما منطق "إما... أو".[1]

بمعنى أن الدولة المدنية تعني تغييب الدين في مجال تسيير الحياة السياسية والاقتصادية للدولة، وإبقائه أسير المجالات العقدية التعبدية، في حين أن هناك من المفكرين والباحثين من يشير إلى أن الدولة المدنية جاءت كمقابل للدولة العسكرية وليس للدولة الدينية، وهذا ما ولد اضطرابا في فهم المصطلح في المجتمعات العربية الإسلامية.

ويعود هذا الاضطراب حسب الدكتور عدنان علي رضا النحوي لعدة أسباب نوجزها بما يلي:[2]

- جهل الكثيرين من المسلمين بالكتاب والسنة واللغة العربية جهلاً امتدّ قروناً كثيرة.

- ضعْف المسلمين وذهاب دولتهم وسقوط الخلافة الإسلامية وتمزُّق ديار المسلمين.

- قوة الغرب علمياً ومادياً وصناعة وأسلحة، وامتداد سطوتهم على مناطق كثيرة من العالم الإسلامي.

- نشر هذه الدول القوية مبادئ العلمانية والديمقراطية والاشتراكية وأمثالها نشراً قوياً في ديار المسلمين، مع نشر الفاحشة والرذيلة والخمور وتغذية ذلك بالمؤسسات والحركات والأفراد والأموال، بالإضافة إلى انتشار الحركات التنصيرية.

---

[1] حسن حنفي، الدولة المدنية... المعنى التداولي. من موقع:http://www.noqta.info/page-43947-ar.html
http://www.noqta.info/page-43947-ar.html
تاريخ الزيارة 2022/05/12

[2] عدنان علي رضا النحوي، دولة دينية أم مدنية؟. من موقع:
http://ishrakat.com/articledesc_2395_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9

- اختلاط فهم كلمة "Religion" عند الغرب وانتقالها إلى العالم الإسلامي، والتباس معناها مع كلمة "دين" التي كانت هي الكلمة السائدة في العالم الإسلامي، ومعناها مختلف كل الاختلاف عن كلمة "Religion".

هذه الأسباب مجتمعة أثارت الاضطراب في تحديد مفهوم الدولة المدنية في المجتمعات الإسلامية وطبيعة علاقتها بالدولة الدينية وتحديد نقاط الاختلاف بينهما.

فالدولة الدينية هي تلك الدولة التي تستمد فيها السلطة شرعيتها من الله، أما الدولة المدنية فهي التي تستمد فيها السلطة شرعيتها من الشعب، وبذلك فالاختلاف الأول يكمن في مصدر السلطة فالأولى مصدرها رباني الحكم فيها لشريعة الله أما الثانية فمصدرها الشعب بصفته صاحب الحكم في النظام الديمقراطي.

الاختلاف الثاني يكمن في أن الدولة المدنية هي دولة تقوم على أساس المواطنة المتساوية بمعنى أن كافة المواطنين في الدولة متساوون في الحقوق والواجبات، لا تفرقة بينهم لأي سبب من الأسباب طالما كانوا يحملون جنسية الدولة، وهي عكس الدولة الدينية لأن الدولة الدينية تفرق بين المواطنين على أساس الانتماء الديني، ومن ثم لا تعرف المعنى الصحيح للمواطنة، ويرى السلفيون ان مصطلح الدولة المدنية استخدم في سياقات متعددة للإشارة الى معان مختلفة هي: [1]

- الدولة المدنية بمعنى الدولة المتحضرة التي تنتشر فيها مظاهر الحضارة العمرانية والثقافية في مقابل: القرية أو البادية أو الدول المتخلفة حضاريا واستعمال هذا المصطلح بهذا المعنى، والمطالبة بدولة مدنية بهذا المراد لا شيء فيه، وليس مرفوضا، وإنما المرفوض هو بعض المفاهيم التي قد يعدها البعض من الحضارة والتمكن، والواقع أنها ليست كذلك، مثل تبرج النساء. والإسلام بهذا الاعتبار إنما يدعو لإقامة الدولة على أسس من المدنية والتحضر والعمران، وترتيب نظم تدابير الملك والحكم.

- الدولة المدنية بالمعنى المقابل للدولة الدينية: يصنف الغرب المدنية بالرؤية العلمانية، ومفهومها عندهم "عدم قبول السلطة العليا الحاكمة لأي استمداد ملزم من الدين وغيره من أي مرجعية متجاوزة "، ومن ثم فإنهم يحظرون في الدولة المدنية أن ترجع إلى أي مفهوم ديني"، والدولة المدنية بهذا المعنى هي المرفوضة من العديد من الحركات الإسلامية خاصة ذات التوجه السلفي.

- الدولة المدنية بمعنى الدولة غير العسكرية: والتي يتولى الحكم فيها حاكم مدني ينظم مدنية لتولية الحكم، وليس عن طريق الانقلابات العسكرية والاستيلاء على الحكم بقوة السلاح ونحو ذلك، واستعمال هذا المصطلح بهذا المعنى والمطالبةُ بدولَةٍ مدنيَّةٍ بهذا الْمُرادِ لَا شيءَ فيهِ، وليسَ ممنوعًا، والإسلامُ يدعُو لأنْ يتولَّى أمورَ المسلمينَ مَنْ يرضَوْنَهُ هُمْ، ويمنعُ اغتصابَ السُّلطةِ والقفزِ عليهَا علَى غيرِ إرادةٍ من الشعبِ.

[1] مُحَمَّد فتحي مُحَمَّد حصان، **الفكر السياسي للتيارات السلفية**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص174.

ويرفض السلفيون هذا المفهوم الغربي للدولة المدنية الحديثة كونه يرتكز وفقا لهم على ثلاثة دعائم رئيسية هي: العلمانية أو اللادينية (Sacularism)، القومية أوالوطنية (Nationalism)، والديمقراطية حكم الشعب (Democracy).

أما الدولة في إطار الشريعة الاسلامية فهي دولة:

- دينية تستمد نظامها وأحكامها من الدين الاسلامي.
- تؤمن بالعالمية بديلا من القومية المحدودة الضيقة.
- تؤمن بأن الناس مستخلَفون في الأرض في ظل السيادة الالهية، فالحاكمية لله تعالى وحده لا للشعب.[1]

ويوضح الشيخ علاء بكر الفارق بين الثلاث أشكال للدولة على النحو التالي:[2]

وجه المقارنة	الدولة الثيوقراطية	الدولة المدنية	الدولة الاسلامية
المكان والتاريخ	أوربا قبل عصر النهضة	أوربا بعد عصر النهضة	العالم الاسلامي طوال تاريخه وحتى الاحتلال الأوربي العسكري لبلاده
السلطة التنفيذية	للكنيسة وأعوانها	لكل الشعب (الشعب مصدر السلطات)	لكل الشعب (الشعب مصدر السلطات)
حق التشريع والتقنين	للكنيسة	لكل الشعب (عن طريق السلطة التشريعية)	لشرع الله تعالى
نتائج التطبيق	استبداد وطغيان وقهر	صراع مذاهب وفوضى فكرية واستعباد للشعوب الضعيفة	أمن وأمان وحرية حقيقية واستقرار

انطلاقا من كل ما سبق يتضح أن هناك اختلافات كبيرة بين مصطلحي الدولة المدنية والدولة الدينية من الناحية المفاهيمية، وهي اختلافات ساهمت في انقسام الساحة الفكرية في المجتمعات الإسلامية بين مؤيد للدولة المدنية وبين رافض لها، ورغم قبول العديد من الحركات الإسلامية لمفهوم الدولة المدنية الحديثة وتبنيها له إلا أن هذا القبول حسب أنصار التيار العلماني هو قبول تكتيكي فرضته الاكراهات التي نتجت عن مختلف التغيرات الفكرية والثقافية والسياسية الدولية والوطنية وليس اختيار طوعي مبني على أسس فكرية وعلمية نابعة من

[1] أحمد زغلول شلاطة، **الدعوة السلفية السكندرية : مسارات التنظيم ومآلات السياسة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 135.

[2] علاء بكر، الفرقان بين الدولة الثيوقراطية والدولة المدنية ودولة الإسلام. من موقع:
http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=5232

حقيقة المشروع الإسلامي للدولة. فما مدى صحة هذه الرؤية؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه في العنصر التالي الموسوم بهوية الدولة في الفكر الإسلامي بين الطبيعة المدنية والمرجعية الدينية.

2- هوية الدولة في الفكر الإسلامي بين الطبيعة المدنية والمرجعية الدينية.

في إطار البحث عن طبيعة وهوية الدولة في الفكر الإسلامي هل هي مدنية أم دينية؟ أم هي مزيج بين الطبيعة المدنية والمرجعية الدينية سنحاول التطرق إلى هذه المسألة من خلال التركيز على الآراء الفكرية لأهم مساهمين في الساحة الفكرية الإسلامية وهما الشيخ يوسف القرضاوي والمفكر مُحَمَّد عمارة، والأستاذ فهمي هويدي وقد جاء اختيارنا لهم نتيجة الاسهامات العلمية لهم في هذه المسألة. فكيف ينظر كل منهم لهوية الدولة في الإسلام؟

أ- الدولة عند المفكر مُحَمَّد عمارة بين الطبيعة المدنية والمرجعية الدينية.

يعتبر مُحَمَّد عمارة أحد أقطاب الفكر الإسلامي مساهمة في الدعوة والتأليف في العديد من المواضيع التي تهم المجتمعات الإسلامية، ولا شك أن موضوع هوية الدولة في الإسلام مثل أحد اكثر المواضيع التي نالت اهتماماته البحثية.

فقد رأى أن الإسلام مختلف كل الاختلاف عن النصرانية...فهو دين ودولة...ودولته مدنية مرجعيتها الدين...فلا هي بالدولة الكهنوتية الدينية الكنسية...ولا هي بالدولة العلمانية اللادينية...وانما هو الاسلام المتميز الذي يسوس دولة متميزة أيضا.[1]

وقد أكد ذلك بقوله: الدولةُ الإسلاميَّةُ دولةٌ مدنيَّةٌ تقومُ على المؤسساتِ، والشورَى هي آليَّةُ اتخاذِ القراراتِ في جميعِ مؤسساتِهَا، والأمةُ فيها هي مصدرُ السلطاتِ شريطةَ ألَّا تُحِلَّ حرامًا، أو تحرِّمَ حلالًا، جاءتْ بِهِ النصوصُ الدينيَّةُ قطعيَّةُ الدلالةِ والثبوتِ، هي دولةٌ مدنيَّةٌ؛ لأنَّ النُّظُمَ والمؤسساتِ والآلياتِ فيها تصنعُهَا الأمةُ وتطورُهَا وتغيِّرُهَا بواسطةِ مُمَثِّلِيهَا ، حتَّى تُحَقِّقَ الحدَّ الأقصَى مِنَ الشورَى والعدلِ ، والمصالحِ المعتبرةِ التي هي متغيِّرةٌ ومتطوِّرَةٌ دائمًا وأبدًا، فالأمةُ في هذه الدولةِ المدنيَّةِ هي مصدرُ السلطاتِ؛ لِأَنَّهُ لا كهانَةَ في الإسلامِ، فالحُكَّامُ نوابٌ عن الأمةِ، وليسَ عن اللهِ، والأمةُ هي التي تختارُهُمْ، وتراقبهم وتحاسبهم، وتعزلُهُمْ عندَ الاقتضاءِ.[2]

وفي الدولة الإسلامية تكون السيادة للشريعة الإسلامية...والأمة فيها هي مصدر السلطات والمستخلفة عن الله –شارع هذه الشريعة-...والدولة فيها مختارة من الأمة ومستخلفة عنها (الشريعة- فالأمة- فالدولة)، فهي الدولة الوحيدة الجامعة بين هذه المكونات الثلاث: الشريعة... والأمة والدولة..، ولذلك، فإنها الأقدر على

[1] مُحَمَّد عمارة، **الموقف من الديانات الأخرى. الدين والدولة: شبهات غربية**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005، ص 60.

[2] مُحَمَّد عمارة، ث**ورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف : المشروعية– الشبهات– خطايا الماضي –آفاق المستقبل، الدولة المدنية– المواطنة– الشورى—الديمقراطية**. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص87.

تحقيق المصالح الشرعية المعتبرة للأمة، في حدود الحلال والحرام الديني، ومنظومة القيم التي اجتمعت عليها جميع الشرائع السماوية[1].

لقد حدد المفكر محمد عمارة طبيعة الدولة في الإسلام باعتبارها دولة متكاملة جامعة بين عالم الأفكار وعالم الوقائع، بين الأصالة والمعاصرة، بين حق الله في الحكم وبين حق العباد في تحكيم شريعة الله، وهي دولة متميزة لها خصوصياتها فلا هي دولة كنسية يحكمها رجال الدين بالمعنى الكهنوتي ولا هي بدولة علمانية تفصل بين الدين والدولة، بل دولة يعتبر الدين أساس وجودها وأحد مقوماتها، فهي بذلك دولة مدنية بمرجعية إسلامية تصل بين الدين والدولة والمجتمع.

هذا بالنسبة لمساهمة المفكر محمد عمارة في تحديد طبيعة وهوية الدولة في الاسلام، فكيف ينظر الشيخ يوسف القرضاوي لهذه المسألة؟ هل يتفق أم يختلف مع الرؤية السابقة.

ب- الشيخ يوسف القرضاوي وسؤال هوية الدولة في الإسلام:

الشيخ يوسف القرضاوي كان من المساهمين في تحديد معالم الطريق لعمل الحركات الإسلامية في المجتمعات العربية خصوصا، فقد كانت له العديد من المساهمات البحثية التي حاول من خلالها توضيع مكانة وحقيقة بعض المفاهيم المعاصرة في الفكر الإسلامي، ومفهوم الدولة المدنية يعتبر أحد أهم هذه المفاهيم، خاصة بعد أن ثارت تساؤلات حول هوية الدولة في الإسلام هل هي دينية أم مدنية؟

لقد أجاب الشيخ يوسف القرضاوي عن هذا السؤال واعتبر أنه من الخطأ كل الخطأ الظن بأن الدولة الإسلامية التي يدعو إليها الإسلاميون :دولة دينية، إنما الدولة الإسلامية حسبه وذلك إذا نظرنا إلى المضمون لا الشكل، إلى المسمى لا الاسم " - دولة مدنية " مرجعها الإسلام ، وهي تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى، ومسئولية الحاكم أمام الأمة ، وحق كل فرد في الرعية أن ينصح لهذا الحاكم ، يأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر، بل يعد الإسلام هذا واجبا كفائيا على المسلمين، ويصبح فرض عين إذا قدر عليه وعجز غيره عنه أو جبن عن أدائه...والدولة الإسلامية لا يقوم عليها رجال الدين بالمعنى الكهنوتي المعروف في أديان عدة، فهذا المعنى غير معروف في الإسلام، إنما يوجد علماء دين من باب الدراسة و التخصص، وهذا باب مفتوح لكل من أراده وقدر عليه...وإذا كان عالم الدين كفؤا يمكن أن يكون من رجال الدولة بمؤهلاته وكفايته لا بجبته وعمامته.[2]

وانطلاقا من هذا فالشيخ يوسف القرضاوي يتفق مع المفكر محمد عمارة فيما ذهب إليه أن الدولة في الإسلام دولة مدنية مرجعها الإسلام، فماذا عن الأستاذ فهمي هويدي؟

[1] المرجع نفسه ، ص ص93-94.

[2] يوسف القرضاوي، **التطرف العلماني في مواجهة الاسلام (نموذج تركيا وتونس)**. القاهرة: دار الشروق، 2001، ص ص 74-77.

ج- الأستاذ فهمي هويدي والرد على دعاة القبول المفروض لمفهوم الدولة المدنية في المجتمعات الإسلامية:

أثار القبول الفكري لمفهوم الدولة المدنية في المجتمعات الاسلامية والقبول الممارساتي لها من طرف بعض الحركات الإسلامية ردة فعل من طرف أنصار التيار العلماني في إطار إدارة الصراع السياسي والفكري بينها وبين أنصار التيار الإسلامي، تميزت بالتوجس من هذا القبول هل هو قبول اختياري بناء على قناعات فكرية أم قبول مفروض بناء على خيارات تكتيكية فرضتها المرحلة الحالية حتى تسمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية الوطنية والقبول بها في الساحة الدولية، لكن بمجرد التمكين لها واقعا بعد وصولها إلى السلطة ستتراجع عنها لصالح خيار الدولة الإسلامية، وهو المفهوم الذي يثير العديد من المخاوف الداخلية والخارجية.

ولا شك أن هذا ما دفع العديد من الكتاب إلى القول بأن تعبير الدولة المدنية الحديثة يمثل جزءا من التصورات السياسية المفروضة على الحركة الإسلامية، من قبل النخب السياسية والثقافية، والتي لا تنتمي للمشروع الإسلامي. واستخدم التعبير لتحديد مدى انتماء الحركة الإسلامية للواقع المعاصر، ومدى انتماءها للفكر التقليدي الذي يوصف بالرجعي حيث يتم حصار الحركة الإسلامية بين خيار قبول الدولة المدنية الحديثة، وبين الرجعية ومحاولة إعادة إنتاج الماضي الذي لم يعد مناسبًا للعصر. ثم يعاد تصنيف الحركات الإسلامية، وتصبح كل حركة ترفض الدولة المدنية الحديثة هي حركة متطرفة وتوضع في خانة التجارب الإسلامية السلبية، وكل حركة تقبل بالدولة المدنية الحديثة، تعتبر ضمن الحركات الإسلامية التي يمكن قبول عملها السياسي. ويتم تداول هذا المعيار بين النخب والأنظمة الحاكمة، وأيضًا الدول الغربية، مما يحول المعيار إلى شرط دولي، يحدد احتمال قبول العمل السياسي للحركة الإسلامية من عدمه.[1]

ويرى الأستاذ فهمي هويدي في مقالته بعنوان: أكذوبة الحكم الإلهي أن فكرة الدولة الإسلامية تعرضت لعملية اغتيال معنوي، باشرها العلمانيون المتطرفون، واستخدموا فيها –غير الاجتراء والافتراء- مختلف أساليب التدليس والتزوير، إذ حاولوا أن يثبتوا في الأذهان انها دعوة الى الحكم الالهي محملة بكل شرور تلك الصفحة السوداء من تاريخ التجربة الأوربية في العصور الوسطى. وفي مختلف كتاباتهم وحواراتهم فإنهم ما انفكوا يدسون على عقولنا أفكارا وصياغات تضفي على التطبيق الإسلامي مختلف صفات الكراهية والنفور، فهو عندهم يتلبس الحق الإلهي ويباشر بدعوى التفويض من الله، ويتخفى بقناعات العصمة والقداسة، ويحيل الحكم إلى كهنوت...إنهم يحتجون علينا بتاريخ لم ينبت لنا في أرض...ويصطنعون أوهاما وكوابيس، ما انزل الله بها من سلطان، لا في ماضي المسلمين، ولا في فكرهم، ولا في تعاليم دينهم...فالشريعة عدل كلها، حكمة كلها، رحمة كلها، مصلحة كلها، وأي مسالة فيها خرجت من العدل إلى الظلم ، ومن الحكمة إلى العبث، ومن المصلحة الى المفسدة، ومن الرحمة إلى ضدها، فهي ليست من الشريعة في شيء وإن أدخلت فيها بالتأويل.[2]

---

[1] رفيق حبيب، **الوسطية الحضارية: تحديات الفكرة والحركة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013.

[2] يوسف القرضاوي، **الاسلام والعلمانية وجها لوجه.ط7**، القاهرة: مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، 1997، ص ص 129،128-145.

وبذلك فالأستاذ فهمي هويدي يعتبر أن المقارنة بين طبيعة الدولة في الإسلام وطبيعة الدولة في النصرانية تدخل في خانة مقارنة ما لا يقبل المقارنة، فالإسلام دين عالمي شامل مشتمل على كل مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولا يمكن أن يكون كنسيا ولا يستطيع أن يكون كذلك حتى ولو أريد له، فهو دين متميز له خصوصياته في الحكم.

3- أزمة الدولة العربية الحديثة بين دعاة الأسلمة ودعاة العلمنة.

في مجال بناء الدولة العربية الحديثة وتحديد طبيعة هويتها يثور نقاش كبير بين الباحثين والمفكرين حول علاقة الدين بالدولة في المجال السياسي العربي هل هي علاقة وصل أم علاقة فصل؟ ويدور صراع كبير أيضا في الحياة السياسية العربية بين الحركات الإسلامية التي تعتبر أن أزمة الدولة العربية بدأت بتعطيلها للشريعة الإسلامية بعد سقوط الخلافة وأن الحل يكمن في العودة إلى تحكيم شريعة الله وأن لا عز ولا تمكين، ولاقوة ولا سيادة ولا تطور للدول العربية إلا عبر هذا السبيل، وبين التيارات العلمانية التي تدعو إلى ضرورة الفصل بين الدين والدولة، وبين الدعوة والسياسة، فالإسلام في نظرهم دين لا دولة، وأن حل أزمة الدولة العربية يمكن في تبني العلمانية عقيدة ومنهجا، فكرا وممارسة، سياسة ودراسة، وهذا ما سنتعرف عليه في العنصر التالي.

أ- العلمانيون وفرض العلمنة كضرورة لحل أزمة الدولة العربية الحديثة:

يعتقد أنصار هذا التيار أن الحلَّ لبناء الدولة العربية الحديثة يرجع إلى تبني العلمانية بوصفها عقيدة ومرجعية نهائية للدولة، وحلاً وحيدا لا بديل عنه لكل المشاكل التي تتخبط فيها المجتمعات والنظم السياسية العربية من توترات طائفية ونزاعات هوياتية وتوجهات متطرفة. [1] وهي بذلك تبعد الدين عن تسيير شؤون الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع وتدعو إلى ضرورة فصله عن الدولة إما فصلا شاملا كليا بجعله حالة شخصية ترتبط بعلاقة الفرد بربه دون خروجه للحيز العام، أو فصلا جزئيا بجعله تحت سيطرة وتنظيم الدولة حيث لا يقتصر تأثيره إلا على جزء بسيط من الحياة الاجتماعية دون ان يكون له تأثير في السياسة والحكم، وذلك بدعوى المحافظة على قدسية الدين وعدم تدنيسه بألاعيب السياسة، في محاولة لاستيراد النموذج الغربي وإسقاطه على الحالة العربية وهو تبرير في حقيقة الأمر لا يعبر إلا عن تجاهل لحقيقة الدين الإسلامي من جهة وتغافل عن أحقيته في الحكم والتشريع، حيث يحاول العلمانيون نقل التجربة الأوروبية إلى واقع عربي شديد التعقيد يمثل الدين أحد مقوماته الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

[1] سلمان بونعمان، الدين والدولة في الخطاب العربي المعاصر بين طائفية النموذج وعائق الصراع. من موقع:
https://fairforum.org/article/80/printable

ب- الخطاب الإسلامي وسؤال الدولة الحديثة:

في مقابل التيار العلماني برز التيار الإسلامي الذي يرى أن أصل مشكلات المجتمعات الإسلامية وأزماتها نابع أساسا من تعطيل الحكم بشريعة الله واقتصارها على تنظيم علاقة الفرد بربه دون ان يكون لها وجود في تسيير شؤون الحياة بمختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا منذ سقوط الخلافة الإسلامية وما تبعها من هزات وارتدادات وأزمات سواء على المستوى الفكري او على المستوى الواقعي، ولذلك فإن هذا التيار يرى أن الحل في الرجوع إلى الحكم بالشريعة الإسلامية ذلك أن مصدرها نابع من الكتاب الكريم والسنة المطهرة، وهما مصدران صالحان لكل زمان ومكان، غير أنه نتيجة للصراع الفكري والحضاري الدائر بين التيار الإسلامي والتيار العلماني والاختلافات المتباينة بين مختلف التيارات الإسلامية نفسها فقد برز توجه يتبني مفهوم الدولة المدنية الحديثة محاولا إضفاء الطابع الاسلامي عليها.

ولاشك أن هذه الاختلافات بين التيارين الإسلامي والعلماني أدت إلى صراع يوصف في كثير من الحالات أنه صراع صفري وصل حد التطرف في بعض الأحيان، حيث أنتج بيئة للتكفير، سواء تعلق الأمر بالتكفير الديني لأنصار التيار العلماني أو التكفير السياسي لأنصار التيار الإسلامي، وهي بيئة تدعو إلى كثير من الخوف والقلق، فقد يبدأ الصراع فكرة وينتهي رصاصة، وسنتعرف في العنصر التالي على أهم عوامل خوف دعاة مدنية الدولة بالمفهوم العلماني من خطر وصول الإسلاميين إلى السلطة، ودعوتهم إلى الانقلاب عليهم بحجة حماية السلطة من خطرهم على الدولة والمجتمع.

ج- أسباب خوف دعاة مدنية الدولة بالمفهوم العلماني من خطر وصول الإسلاميين إلى السلطة:

بما أن الدولة المدنية لدى دعاة العلمنة هي دولة ديمقراطية قائمة على احترام الإرادة الشعبية والقوانين والحريات الشخصية كان لابد علينا أن نبحث عن أسباب خوف دعاة مدنية الدولة من خطر وصول الإسلاميين إلى السلطة، وهي أسباب تجد لها في نظرهم تفسيرات موضوعية خاصة في ظل اختلاف وتباين الاتجاهات التي تنظر للديمقراطية في الفكر الإسلامي.

فهناك أصحاب النظرة التصادمية التي تنظر للديمقراطية كوافد غربي يعتبر ردة وكفرا عن تعاليم الإسلام، وهناك أصحاب النظرة التفاؤلية التي تعتبر الديمقراطية قيمة إنسانية يمكن الاستفادة منها في تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية. وهنا أصحاب النظرة التكاملية التي تدمج بين الأصالة والمعاصرة أو بين العالمية والخصوصية. وسنركز على أفكار التيار الذي يثير مخاوف العلمانيين والغرب، على أساس انه يتبني طرحا مناقضا للديمقراطية وغير متحمس لقبولها.

ومن أبرز دعاة الاتجاه التصادمي بين الإسلام والديمقراطية سيد قطب القائل: هناك أمران لا ثالث لهما، إما الاستجابة لله والرسول، وإما اتباع الهوى، إما حكم الله وإما حكم الجاهلية، إما الحكم بما أنزل الله كله وإما الفتنة عما أنزل الله.[1]

وهذا نفس ما ذهب إليه مُحَمَّد قطب حينما قال: في الميزان الرباني هناك نوعان اثنان من الحكم: إما حكم الله وإما حكم الجاهلية، والديمقراطية حيث أنها ليست حكم الله في ميزان الله جاهلية.[2]

كما اعتبر عبد السلام ياسين أن هناك فرق عظيم بين الشورى والديمقراطية، فلا يمكن أن تتعايش الديمقراطية والشريعة مادام كل من الشورى والديمقراطية ينهل من مرجعية مختلفة جذريا...فالديمقراطية شريعة طبيعية أما الشورى فشريعة إلهية...بل تصبح الديمقراطية أخت اللادينية.[3]

علي بلحاج كان يعتبر أن الديمقراطية كفر، إذ ليس في الاسلام ديمقراطية وأننا لا نحترم إلا قوانين الله.[4]

ولا شك أنه رغم المراجعات التي عرفها الخطاب الإسلامي حول مسألة الديمقراطية إلا أن هذا الخطاب مازال يجد له أتباعا، وقد برز بشكل كبير بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي، وهذا ما سنحاول تناوله من خلال التركيز على تمظهرات الصراع الديني المدني حول هوية الدولة بعد ثورات الربيع العربي.

4- تمظهرات الصراع الديني المدني حول هوية الدولة بعد ثورات الربيع العربي.

إن الصراع الدائر بين أنصار التيار الاسلامي وأنصار التيار العلماني حول هوية الدولة في المجتمعات العربية لم يكن وليد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي فقط بل كان أقدم بذلك بكثير ولكن الأحداث جعلته أكثر بروزا، فبعد صعود قوى الاسلام السياسي للحكم في بعض البلاد العربية قبل الانقلاب على بعضها تعالت الأصوات المنادية بضرورة حماية الدولة المدنية من قبل أعداء التيار الإسلامي ودعاته أيضا.

فقد دعا الشيخ يوسف القرضاوي في إحدى فتاواه إلى وجوب تأييد مرسي لتحديد الدولة المدنية في قوله: إن الشرع الإسلامي الذي رضيه أهل مصر مرجعا لهم في دولة مدنية، لا دولة دينية ثيوقراطية يوجب كل من آمن به ورجع إليه طاعة الرئيس المنتخب شرعا وتنفيذ أوامره. والاستجابة لتوجيهاته، فحسبه الحكم الإسلامي مدني ولا يقوم على العصمة والحق الإلهي. وقد حاول طارق البشري أن يطمئن الاتجاه المتخوف من وصول الإسلاميين للسلطة قائلا: إذا كانت المدنية هي في الاستخدام الجاري مقصود بها الاهتمام بالصالح الدنيوي للجماعة الوطنية فلا بد منها لانتظام تلك الجماعة، وإذا كانت الدينية تعني الأصول الثقافية المرجوع إليها بما يسود

---

[1] عبد الاله بلقزيز، **الدولة في الفكر الاسلامي المعاصر**. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 191.

[2] مُحَمَّد قطب، **العلمانيون والاسلام**. القاهرة: دار الشروق، 1994، ص64.

[3] بلقزيز، مرجع نفسه، ص ص 186-187.

[4] عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الاسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن. في كتاب: مجدي حماد وآخرون، **الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة**. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 308.

لدى الجماعة البشرية الوطنية ويحفظ لها تماسكها فهي لازمة وضرورية أيضا، مما يستدعي لا إثارة التعارض بينهما بل استخلاص التوافق[1].

غير أن الإسلاميين لا يعتبرون أن الدولة المدنية هي دولة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وإنما لابد من الوصل بينهما ولا يبرز ذلك من خلال الدساتير فقط بل تتجاوزها إلى جميع مناحي الحياة المجتمعية.

وهذا ما أشار إليه الشيخ يوسف القرضاوي حينما قال: ليس المجتمع الإسلامي هو الذي ينص في دستوره على أن دين دولته هو الإسلام، ثم يسير كل شيء له أهمية في الدولة بعيدا عن الإسلام، وليس هو الذي يعطل دواوينه ووزاراته في أيام الجُمع، ويحتفل بالأعياد الإسلامية، ويذيع من إذاعته الآذان والقرآن الكريم، ومع هذا لا يشجع المصلين على إقامة الصلاة، ولا يعاقب المقصرين على ترك الصلاة، وهو كذلك لا يحكم بشريعة القرآن، ولا يأخذ المجتمع بآداب القرآن، وليس هو كذلك الذي يضع قوانين شرعية إسلامية أو يعدل قوانينه بما يتلاءم مع الشريعة الإسلامية ثم يدع الحياة الاجتماعية والفكرية والسلوكية تمضي- في غير اتجاه الإسلام..إن المجتمع الإسلامي هو الذي توجهه عقائد الإسلام، وتحكمه شرائع الإسلام، وتقوده مفاهيم الإسلام، وتسوده أخلاق الإسلام، وتسيطر عليه تقاليد الإسلام، وتسري في كل جنباته روح الإسلام، ويصبغ كل شيء فيه بصبغة الإسلام، صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة.[2]

وبالرجوع إلى تناول اشكالية الصراع حول هوية الدولة في المجتمعات التي شهدت احداث ما عُرف بثورات الربيع العربي فنجد أن إعداد الدستورين المصري والتونسي العديد من النقاشات والجدال حول مكانة الإسلام ودوره في الحياة المجتمعية، وقد برز الصراع أكثر من خلال الشعارات والشعارات المضادة التي عرفتها الساحات المصرية خلال الأحداث، فقد رفع الإسلاميون شعار: إسلامية إسلامية رغم أنف العلمانية" مستعينين بذلك بفتاوى مشايخهم ودعاتهم وأبرزهم الشيخ يوسف القرضاوي، الشيخ مُحَمَّد حسان، الشيخ أبو إسحاق الحويني...وغيرهم، وهذا ما جعل العديد من الملاحظين يعتبرون أن الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر- ضد حكم الرئيس المنتخب شرعيا مُحَمَّد مرسي لم يكن ليحدث لو لم يكن ينتمي إلى تيار الإسلام السياسي الذي تتخوف منه العديد من القوى الغربية الكبرى وكذا بعض القوى الإقليمية، والقوى السياسية والفكرية المتعلمنة داخليا.

الصراع حول هوية الدولة لم يقتصر على الحالة المصرية بل امتد ليشمل مختلف البلاد العربية، فالتطرق إلى الحالة السورية مثلا يجعلنا نؤكد أن ما يحدث فيها من صراع طائفي هو نتاج سياسة التكفير والتكفير المضاد، العنف والعنف المضاد، والذي أدى في النهاية إلى تشكيل تنظيم داعش الذي يعتبر نفسه أنه في جهاد مقدس من أجل إقامة الدولة الإسلامية المغيبة في مختلف دول المنطقة العربية.

---

[1] طارق متري وآخرون، **آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية**. بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، 2013، ص 09.

[2] اسماعيل صبري عبد الإله، **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 74.

الحالة الليبية أيضا لم تسلم من هذا الصراع، وقد برز ذلك بشكل واضح منذ بداية الثورة على نظام معمر القذافي، واستمر حتى بعد وفاته، ومازالت إرهاصاته مستمرة حتى اليوم. أما الحالة التونسية ورغم أنها تمثل الاستثناء العربي في عملية الانتقال الديمقراطي إلا أن هناك العديد من الاغتيالات التي تمت بسبب صراعات إيديولوجية، كما انتشرت بعض التنظيمات الارهابية التي ترى أن تونس دولة كافرة وجب جهادها بحكم عدم تحكيمها للشريعة الإسلامية.

خاتمة:

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن النقاشات التي حدثت حول هوية الدولة في المجال السياسي العربي بين دعاة الأسلمة ودعاة العلمنة أدت إلى نشوء صراع صفري خاصة بعد انتشار ظاهرة التكفير بين الجانبين سواء التكفير الديني لبعض دعاة الأسلمة أو التكفير السياسي الذي تعتمده القوى المتعلمنة ضد أنصار تيار الإسلام السياسي، وهو صراع سيؤدي في النهاية إلى تهديد بناء الدولة والعودة بالمجتمع إلى حالة ما قبل الدولة، مما يتطلب ضرورة تحكيم العقل والحكمة في بناء دولة تحكم بشريعة الله، وهي دولة تسع الجميع ولا تقصي- أي طرف من الأطراف، خاصة و أن الحاجة الى وجود دولة مؤسسات تعنى بتنظيم حياة المواطنين و رفع حالة الفوضى و تضارب المصالح الفردية المبنية على القيم الأيديولوجية و الهوياتية المختلفة ضرورة ملحة، لان احسن نموذج لإدارة الاختلاف بين الافراد في المجتمعات الحديثة قائم على مبدأ المواطنة الحديثة التي تضع دولة القانون و العدالة و المساواة قيم مقدسة سواء في الدولة الدينية أو المدنية على حد سواء، و أن الاحتكام الى رأي الأغلبية المبني على المحاججة و الاقناع يولد شعور بالرضا و الثقة في علاقة الحاكمة بالمحكوم، هذه الثنائية مرتهنة بمدى الالتزام التام بنسقية الحقوق و الواجبات كآلية لإدارة الاختلاف وفرض منطق الدولة في المجال السياسي العربي.

قائمة المراجع:

الكتب:

- شلاطة أحمد زغلول ، الدعوة السلفية الإسكندرية : مسارات التنظيم ومآلات السياسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

- صبري إسماعيل عبد الإله، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

- القرضاوي يوسف ، الاسلام والعلمانية وجها لوجه.ط7، القاهرة: مكتبة وهبة للنشر والتوزيع، 1997.

- القرضاوي يوسف ، التطرف العلماني في مواجهة الاسلام (نموذج تركيا وتونس). القاهرة: دار الشروق، 2001.

حماد مجدي وآخرون، الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- عمارة مُحَمَّد ، الموقف من الديانات الأخرى. الدين والدولة: شبهات غربية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005.

- عمارة مُحَمَّد ، ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف : المشروعية-- الشبهات-- خطايا الماضي --آفاق المستقبل، الدولة المدنية-- المواطنة-- الشورى—الديمقراطية. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، .

- حصان مُحَمَّد فتحي مُحَمَّد ، الفكر السياسي للتيارات السلفية. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.

- قطب مُحَمَّد ، العلمانيون والإسلام. القاهرة: دار الشروق، 1994.

- بلقزيز عبد الإله ، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر. ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

- الهرماسي عبد اللطيف ، الحركات الاسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن. في كتاب: مجدي حماد وآخرون، الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسة في الفكر والممارسة. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

- حبيب رفيق ، الوسطية الحضارية: تحديات الفكرة والحركة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2013.

المواقع الإلكترونية:

-حسن حنفي، الدولة المدنية... المعنى التداولي. من موقع:http://www.noqta.info/page-43947-ar.html

-علاء بكر، الفرقان بين الدولة الثيوقراطية والدولة المدنية ودولة الإسلام. من موقع:

http://www.salafvoice.com/article.aspx?a=5232

-سلمان بونعمان، الدين والدولة في الخطاب العربي المعاصر بين طائفية النموذج وعائق الصراع. من موقع:

https://fairforum.org/article/80/printable